فلسفة العلاقات الدولية وتوجيهها لإقامة نظام أخلاقي عالمي

إن أهمية الفلسفة للمجتمع العالمي لا تقل قيمةً عن أهميتها الفردية والاجتماعية، فلم يصبح رجال الحكم والساسة وحدهم مهتمين بما يجري على الساحة من أحداث، إنما يشاركهم في ذلك كافة رجال الفكر على العموم والفلاسفة على وجه الخصوص، الذين وجدوا أنفسهم مضطرين للخوض في غمار العمل السياسي . فالفيلسوف مواطن في أحد مجتمعات العالم يتأثر بكل أحداثه ويستطيع أن يؤثر فيها، باعتبار أن الفيلسوف هو ضمير العصر. لذلك ينبغي أن يكون تاريخ الفلسفة عالميًا، يجذب إلى دائرته أغرب الأشياء وأبعدها، ويلمس ذلك كل من يهتم بالدراسات الإنسانية ومجال البحث الإنساني. ففكرة الفلسفة العالمية فكرة لن تتحقق في مذاهب تتظاهر بأنها عالمية، ولا بالرجوع إلى الرواقية القديمة، ولا في لغة براجماتية نفعية، ولكنها تصبح حقيقة بانفتاحها على الكل [١] .

واذا ما نظرنا إلى فكرة الفلسفة العالمية من زاوية أكثر تواضعًا وأكثر تحديدًا فى الوقت نفسه، فسوف نكتشف أن تطبيق الفلسفة على العلاقات الدولية يمكن أن يكون مفيدًا؛ لأنه يتيح إلقاء ضوء منتظم على كمٍّ ضخم ومعقد من الأحداث والظواهر التى لا يمكن فهمها على نحو صحيح إذا درسناها بطريقة معزولة عن بعضها.

وعلى هذا، فإن ولوج عالم العلاقات الدولية من باب الفلسفة يمكن أن يلقي بأضواء جديدة على طبيعة هذه العلاقات ويبرز جانبا من سماتها التي يمكن أن تكون قد غابت عن نظر المتخصصين الآخرين. ولا نستطيع حقيقةً أن نفهم لماذا يتعين على الفكر الذي يستطيع أن يتأمل ويحلل ويفسر ظواهر المجتمع الواقعية منها والغيبية؛ أن يتوقف عند حدود الدول ويحرم على نفسه اجتياز تلك الحدود في محاولة لفهم العلاقات التي تدور على مستوى العالم. إذ قد يساعد اقتراب

---

(١) كارل ياسبرز ، " **تأريخ الفلسفة بنظرة عالمية** " ، ترجمة : د. عبد الغفار مكاوي ، [القاهرة ، دار الثقافة، ١٩٩٤] ص ص ٨٥ – ٨٦.

الفكر الفلسفي من هذا الميدان على تجديد القضايا التي تناولتها الفلسفة واستمرت لفترة طويلة أسيرة لتأمل تلك القضايا ذاتها .

إن العلوم الفلسفية التى تسعى إلى بلوغ التناسق العام بين القيم الإنسانية أي بلوغ مفهوم للعالم لا يأخذ بالاعتبار المعارف المكتسبة فحسب بل نقد هذه المعارف. فيمكن اعتبار الفلسفة علمًا معياريًا أيضًا، لكن مع تميزها عن القانون لعدم دراستها للقواعد المحددة (أي ما هو قائم بالفعل)، بل القواعد المثالية (أي ما يجب أن يكون) .

ففي الماضى كانت فلسفة العلاقات الدولية إما جزءًا من فلسفة التاريخ وإما من فلسفة الدولة أو بصورة عامة من الفلسفة الاجتماعية. وذلك خاصة فى المراحل التى كانت تستوجب إعادة توجيه – مقاربة جديدة أو إعادة طرح جديد وبدافع من الثورة الفرنسية أو حاليًا بدافع من التطورات المستجدة عقب انتهاء الحرب الباردة حيث تبذل الجهود لإيجاد أفكار فلسفية تخدم المنحى الجديد لأن للفلسفة رؤى أوسع وأشمل، وفى إطارها تتم تركيبات مختلف الموضوعات. ومثالنا على ذلك أن فكرة " مجتمع الأمم " أو " الدولة العالمية " تعود إلى الفيلسوف " كانط Kant (أواخر القرن الثامن عشر) إذ يتبين لنا كم تخدم هذه الفكرة أصحاب الاتجاهات الجديدة العاملة على" العولمة " وإضافة إلى ذلك فإن هناك عددًا كبيرًا من المفاهيم تستخدم لوصف الظواهر الجديدة وتؤخذ من مصطلحات الفلاسفة.

الفلسفة بصفة عامة تعني تلك الرؤية المتعمقة؛ أو النظرة الشاملة التي تحاول أن تفسر العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان وفي أبسط معانيها هى " كل مجموعة من الدراسات أو من النظريات التي تبلغ درجة عالية من العموم وترمي للاهتداء لعدد قليل من المبادئ الرئيسة التي يمكن أن يفسر بها نوع ما من معارفنا؛ أو أن تفسر بها المعرفة الإنسانية كلها " [1] .

إن الفكر الإنساني غني بالعديد من الفلسفات؛ منها ما هو مادي وما هو مثالي، أو سياسي، أو واقعي إلى غير ذلك من أنواع الفلسفات ومن الثابت أن هذه الدراسة تنتمي إلى الفلسفة السياسية ولكن ما يجب توضيحه هنا هو الفرق بين الأفكار السياسية والفلسفة السياسية، فالأفكار السياسية مشاع بين جميع الناس في مختلف الأزمنة والأمكنة أما الفلسفة السياسية فهى تنظيم ومنهجة هذه الأفكار من قبل الفلاسفة؛ ومعالجة منهجية من جانبهم لتلك القضايا والنظريات والأفكار السياسية .

---

(١) د. حسن صعب، " **علم السياسة** " ، الطبعة السابعة ، [بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨١] ، ص ٤٨.

وقد تنسب الفلسفة إلى موضوعها؛ فمثلاً يقال " فلسفة سياسية مثالية، أو مادية، أو توفيقية، أو ليبرالية، أو اشتراكية، أو واقعية، ... إلخ " .

كما قد تنسب الفلسفة السياسية إلى صاحبها أو إلى المفاهيم والمبادئ التي تتناولها . مثل " مبدأ السيادة لدى جان بودان "، و" مفهوم الملكية لدى جون لوك "، و" مفهوم الحرية لدى جون ستيورات مل " و" مبدأ العدالة لدى أفلاطون "، و" مبدأ الخير العام لدى أرسطو " .

فالفلسفة السياسية تهدف إلى الاهتداء لبعض المبادئ التي تبين ما يجب أن تكون عليه الدولة لتحقيق غاية وجودها. وعالم الفلسفة السياسية هو عالم القيم والمبادئ والغايات أما عالم السياسة فهو عالم الوقائع والظواهر والحركات السياسية .

أما عن سبب إختيار موضوع البحث :

فإن دراسة العلاقات الدولية تحظى بأهمية خاصة في عالمنا المعاصر حيث إنها دراسة لفن وعلم المحافظة على بقاء الجنس البشري . ورغم أن العلاقات ما بين الجماعات والشعوب والأمم قديمة قدم الحضارة البشرية ذاتها فإن هذه العلاقات اتخذت أنماطًا متنوعة وأشكالاً متزايدة في القرون الثلاثة الأخيرة، وبالأخص في وسائل حل الصراعات بين الأمم .

ولا تكاد توجد دولتان متجاورتان لهما تاريخ من علاقات الصداقة الوثيقة دون أن تنقطع بتوتر حاد إن لم يكن بحرب صريحة . ولما كانت أي دولة لا تستطيع أن تتطلع إلى هيئة عليا لفرض القانون ولا تستطيع أن تعتمد على الدول الأخرى للمساعدة والدعم، فإن عليها أن تعتمد على جهودها الخاصة ولا سيما في سبيل الدفاع ضد أي هجوم . وفي مثل هذه البيئة التي تتسم بالفوضى يتطلب التعايش " مساعدة الذات " .

نحن، فى الوقت الحاضر، إزاء مرحلة يثار فيها إعادة توجيه العلاقات الدولية بالعودة إلى الفلسفة، وهو أمر ملحوظ بقوة، وخاصة فيما يتعلق بمسائل حق التدخل حيث يلجأ إلى الأخلاق أو"المسؤولية ". وتزداد أهمية المسائل المعيارية فى العلاقات الدولية. ولذلك تصبح مسألة دراسة العلاقات فيما بين الدول وكيفية إيجاد علاقات تقوم على أسس راسخة من المبادئ والقيم والأخلاق، مسألةً حتميةً واجبة على مفكري ودارسي الفلسفة على وجه الخصوص .

إن العالم يشهد منذ قرون طويلة سلسلة متصلة من أعمال القوة والعنف والعدوان مما كلف البشرية القدر الضخم من الخسائر المعنوية والمادية، وذلك كله منذ ابتداء عصر الحضارة. هذه سخرية التاريخ الإنسانى؛ إذ المفروض أن كلمة " الحضارة " ترتبط بالذهن، بمجرد ذكرها، بدرجة عالية من الارتقاء يتوافر فى ظلها مجتمع إنسانى يسوده الوئام وترفرف فوق هامته رايات الوفاق وأعلام السلام . ولكن الملحمة البشرية لها جانب آخر يتمثل فى تلك المحاولات النظرية والإيجابية التى تهدف إلى تنظيم العلاقات الدولية، والتى هى مظهر من مظاهر اتجاه المجتمع نحو عالم من السلام الصادق، ولكنه عالم لا يفرض على الإنسانية فرضًا من جانب دولة أو مجموعة من الدول البالغة القوة، وإنما يكون وليد تطورها وإرادتها الجماعية، ذلك التطور المنبعث عما ينشأ بين الطبيعة والإنسان وأخيه من أفعال وردود أفعال وعلاقات متداخلة.

فقد أصبح النظام الدولى أكثر تعقيدًا، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة فى عدد أنواع ووحدات القوى الدولية أو تزايد الارتباط بين السياسة الداخلية والخارجية فى جميع الدول قديما وحديثًا، ففي كثير من البلدان قضت الديمقراطية على ما درجت عليه الشعوب من ترك السياسة الخارجية فى أيدى الحكام الخبراء وخاصة منذ ظهور تكنولوجيا الأسلحة المتطورة، وانتشار الوعى الجماهيري الكثيف بالأحداث العالمية بسبب التقدم التكنولوجي فى وسائل النقل والاتصال.

والآن، فقد حان الوقت لبناء قنطرة تصل ما بين المتخصصين . فالتقسيمات المصطنعة بين العلوم لا تقل هشاشة عن الحدود التى تفصل بين الدول. فالتحليل الذي يقيم الحواجز بدلاً من أن يمد الجسور لا بد وأن ينتهي إلى عالم النسيان، فلن يكون للفلسفة معنى إذا لم ترتكز على المعرفة التامة بالأحداث والتطورات التاريخية، ومن ثَمَّ فلا مناص من أن نأخذ فى الاعتبار تلك الحصيلة المعرفية باعتبارها شيئًا مكتسبًا بالفعل .

فلم تعد الفلسفة منشغلة بقضايا هامشية لفظية، وحينما تقدم بعض الأفكار التنويرية فإنها تقدمها محملةً بطابع تحذيري . فالفلسفة التي تتميز بالحوار والنقاش يجب استغلالها لرؤية مستقبلية مؤسَّسة على قوانين علمية ؛ حيث يصبح البشر مجرد حالات في قبضة الخبراء على حدِّ تعبير " ولسن "، وإذا سلَّمنا برأي "ولسن" فإننا يمكن أن نتوقع أن ينزع هؤلاء الخبراء الجينات المسبِّبة للعدوان قبل أن يولد الطفل، ويقضون بذلك على مقولات "فرويد" عن غريزة العدوان؛ دون أن يدعي هؤلاء الخبراء بأن لهم خوارق فائقة للطبيعة، بل إن السلطة الحقيقية على هؤلاء الخبراء هى سلطة العلم والعقلانية . ومن هنا تستطيع الفلسفة تدعيم قيم التسامح وإثارة التساؤلات بصورة أكثر فاعلية لكونها منهجًا في التفكير تسمح بتباين الآراء والأفكار، وبدونها تنتشر الفوضى والدمار والتعصب

والانغلاق وجمود العقل وثنائية التفكير، والعدوان والتسلُّط وتأليه السلطة الواحدة والجماعة الواحدة والرأي الواحد والغاية الواحدة . [١]

فلم يعد منطقيًا ولا معقولاً أن يظل العالم حائرًا وعاجزًا عن التحرك أمام هذا الخطر الداهم، وأن يترك الحبل على غاربه لقلة من الدول لها أن تتخذ ما تشاء من أفعال. [٢]

أما عن الصعوبات التى واجهت البحث فى هذا الموضوع فهى:

١) الزيادة الهائلة والمستمرة فى حجم الاتصال بين الدول وعلى كافة المستويات نتيجة للثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال الدولى وأساليبه، وهى الثورة التى أزالت كل العوائق التى كانت تعترض طريق الاتصال فى الماضي، سواء بسبب التباعد الجغرافي أو بسبب الموانع الطبيعية أو الفواصل القومية. وهذا الاتصال بمختلف نماذجه وأشكاله الجديدة يطبع البيئة الدولية بصبغة ديناميكية خاصة، تنعكس على سرعة ردود الفعل التى تنتج عن أحداث السياسة الدولية في أى مكان من العالم. ونتيجة لهذا الاتصال ظهر نوع من التعقد والتشابك والتداخل بين المصالح القومية للدول، وزاد اعتمادها على بعضها فى مجال حماية أمنها القومى، أو دعم كيانها الاقتصادى، أو الدفاع عن معتقداتها السياسية، والأيديولوجية، هذا فضلاً عن التعاون فى المجالات الفنية والعلمية والثقافية. وهذا يبين كيف أن حجم التعامل الدولى قد أصبح أضخم بكثير مما كان عليه فى الماضى. وانطلاقاً من هذه الحقيقة الأساسية وترتيباً عليها لم تعد هناك دولة تستطيع أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدولية التى تتجاوز حدودها القومية؛ لأن هذه الأحداث قد تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مصالحها القومية أو أمنها القومى أو مركزها الاستراتيجي أو سيادتها القومية أو كيانها الإقليمى أو وضعها السياسى أو نظامها الاقتصادى والاجتماعى أو ايديولوجيتها أو ثقافتها،... إلخ . مما يجعل موضوع الدراسة يصعب حصره في دراسة واحده بل يحتاج إلى العديد من الدراسات وتعاون بين كل فروع العلوم .

---

(١) د. مراد وهبة ، د. منى أبو سنة ، " **الإرهاب وتدريس الفلسفة** " ، [القاهرة ، دار قباء ، العدد ٣ ، سلسلة ابن رشد اليوم ، ٢٠٠٠] ص ص ١٠٨ – ١١٣ .

(٢) د. أسامة الباز ، " **آفة الإرهاب ونتائجها المدمرة على كل الحضارات** " ، [أخبار اليوم ، العدد ٣١٦٩ ، ٢٠٠٥/٧/٣٠] ، ص .

٢) أن مفهوم العلاقات الدولية يستعمل حديثًا على نطاق واسع جدًا. وهو يشمل ليس فقط العلاقات بين الدول، بل أيضا بين الدول والمنظمات غير الحكومية مثل الكنائس، ومنظمات الإغاثة الإنسانية والشركات المتعددة الجنسيات، وبين الدول والمنظمات الحكومية الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي . وهذا العلم أصبح يدرس في العديد من الجامعات كجزء لا يتجزأ من مناهج العلوم السياسية، كنوع من المحاولة لاحتكار موضوع العلاقات الدولية . ولكن ما يزيد هذا العلم تعقيدًا، أن الدارس لهذا العلم يحتاج لمعرفة الكثير عن التاريخ الدولي، والقانون، والاقتصاد؛ فضلا عن السياسة الخارجية والدولية. وهذا ما يجعل دراسة هذا الموضوع من المهمات الصعبة.

٣) أن إثبات أن القوة والمصلحة هما معيار العلاقات الدولية، يكاد هذا الأمر يكون واضحًا جليًا، خاصة أنه مع هذين الأصلين يسهل علينا فهم كثير من الأحداث الدولية، فالحروب لا تنشأ إلا محاولة لضبط ميزان القوى بين دولتين تقودهما مصالح متعارضة، والتحالف لا يأتي إلا بين دول تقاطعت مصالحها ووفقًا لقوة كل دولة تكون درجة التحالف الذي يبدأ من التبعية ويصل إلى الندية، وهكذا نستطيع أن نفهم كثيرًا من الأحداث والمستجدات في ضوء مفهومي القوة والمصلحة.

٤) لقد أصبحت الفوضى هى الحقيقة الجوهرية للعلاقات الدولية . وعلينا أن نتعامل مع تلك الحقيقة لنغيرها، ولكي نغيرها ينبغي أن نفهمها . وعلى عكس السياسات الداخلية، تحدث السياسات الخارجية في ساحة لا يوجد فيها هيئة حكومية مركزية . فلا توجد فوق الدول الأفراد وكالة أو منظمة تملك السلطة والقوة لوضع القوانين وتسوية المنازعات.

٥) تستطيع الدول حقًا أن تصنع الالتزامات والمعاهدات، ولكن لا توجد قوة تسودها تضمن الانصياع وتعاقب الخارجين عليها . وهذا ما نعنيه بالبيئة الفوضوية للسياسات الدولية – أي غياب قوة عليا . ولذلك قيل إن هذه الفوضى تنشئ " حالة من الحرب " . وحينما يفشل كل الآخرين، فإن القوة هي الملاذ الأخير – أي الحكم النهائي الشرعي للمنازعات بين الدول .

إننا نذكر ذلك لحثِّ الفكر على أن إحدى الإشكاليات الرئيسية فى العلاقات الدولية إنما هى متعلقة بكثرة وتنوع الأسباب التي تدخل فى اللعبة. فهذه المسألة البالغة التعقيد والمتنامية فى العلاقات الدولية تستوجب طريقة عمل متعددة المناهج تفترض دمج طرائق مختلف الموضوعات الاجتماعية التى تصبح، فى مثل هذا الحال، طرائق مساعدة لدراسة العلاقات الدولية، وهى التي

تعكس بعض الرؤى عن العالم، هذه الرؤى التى تعود إلى بعض الفلسفات الاجتماعية حيث يجد المنظرون مسلَّماتهم الأساسية : الواقعيون منهم، والماركسيون، والكونيون، وغيرهم.

٦) ومن المشاكل الرئيسية التى تواجه التحليل النظرى فى مجال العلاقات الدولية هى الغموض فى طبيعة المادة التى يتناولها التحليل. فمواقف السياسة الدولية لا تتكرر بمعنى أنه لا يمكن الوصول إلى تعميمات نظرية مقبولة بخصوص المواقف التي وإن بدت متشابهة، إلا أن المؤثرات والقوى والملابسات التى تحيط بها قد تكون مختلفة، ومن ثم فإنه يتعين على المحلِّل أن يتعمق فى بحث جوانب التشابه والاختلاف بين المواقف الدولية التى يقوم بتحليلها، حتى يمكنه أن يتفهم السياسات التى تنتج عن كلٍّ منها.

٧) كما أن على دارس العلاقات الدولية أن يدرك أنه نظراً للتعقيد الشديد فى أوضاع المجتمع الدولى وعلاقاته فإن الافتراضات والتوقعات والحلول التى يقيمها بشأن هذه المشكلات المعقدة لا يمكن أن تكون حتمية أو مؤكدة، وإنها على أحسن الأحوال لا يمكن أن تكون سوى تخمينات يصل إليها عن طريق اجتهاده الخاص في تحليل القوى والضغوط التى تؤثر فى موقف معين من مواقف السياسة الخارجية .

أما عن تساؤلات البحث فجاءت على النحو التالى :

١) ما تعريف علم العلاقات الدولية ؟ وهل يمكن الوصول إلى تعريف واضح ومحدد تتفق عليه كافة الدول ؟ أم هو تعريف نسبي وغير قابل للتحديد، يختلف وفق المصالح الشخصية للدولة التي تقوم بوضع هذا التعريف ؟ وما هى مكانة علم العلاقات الدولية بين باقي العلوم ؟ وهل يمكن تحديدها ؟

٢) إن محور اهتمام العلاقات الدولية يجب أن يدور حول الواقع الدولي المعاصر، أم أنه يجب أن يمتد ليشمل الحاضر والماضي معاً ؟ وما هى الحدود الزمنية المناسبة لهذا التاريخ الماضي، وهل تذهب إلى العصور القديمة أو الوسيطة، أم أن نقطة البداية والانطلاق يجب أن تكون مع ظهور العلاقات الدولية الحديثة وقيام نظام الدولة القومية الحدية في القرن السابع عشر ؟

٣) إن الإغراق في قراءة التاريخ يُعد في صالح التحليل أم ضده ؟ وهل من الأجدى ونحن ندرس التاريخ أن نعتمد أسلوب التعميم أو نستعيض عنه بالتركيز والتخصيص ؟ أى هل تكون قراءة التاريخ كمقدمة ضرورية للتنظير، قراءة انتقائية لبعض أحداثه ووقائعه بسبب اتصالها الوثيق بظواهر دولية معينة، كظواهر الحرب والصراع والتعايش والاستعمار

والتوسع، إلخ ؟ أم أن مثل هذه القراءة يجب أن تكون عامة وشاملة اقتداء بما يفعله علماء التاريخ والحضارات عندما يحاولون من خلاله استقراء التاريخ أن يتوصلوا إلى قوانين عامة تفسر حركته، أو كما فعل الماركسيون عندما انتهوا إلى ما أسموه بقوانين الجدلية الحتمية، إلخ ؟

٤) ما هى المناهج المستخدمة في العلاقات الدولية ؟ وكيف يمكن التوصل إلى منهاج مشترك يمكن أن يقبله هؤلاء الباحثون رغم اختلاف الفلسفة الفردية والنظرة العامة، ورغم تفاوت الاهتمامات التي تجعل كل باحث مشدوداً إليها بحكم اعتياده التعامل مع الحقائق والوقائع المرتبطة بمجال تخصصة ومعالجتها على هذه الصورة أو تلك ؟

٥) ما هى طبيعة العلاقات الدولية ؟ وهل يكون من الأنسب تركيز نظر الباحثين على طبيعة العلاقات الدولية، أم أن الاعتبارات الواقعية تقتضي أن يمتد هذا الاهتمام إلى الأبعاد الأخرى لتلك العلاقات كالأبعاد الاقتصادية والثقافية والنفسية والتكنولوجية والبيئية مثلاً ؟ ومن هم أعضاء المجتمع الدولي ؟ وهل من الضروري أن يكونوا دولاً فقط ؟

٦) نظريات العلاقات الدولية متعددة وتختلف من دولة لأخرى، فما الذي يحدد نوع النظرية التي تستخدمها كل دولة ؟

٧) وما هى العوامل المؤثرة في العلاقات بين الدول ؟ وما مدى عدم المساواة فى توزيع الثروة والدخل بين أمم العالم ؟ وما مدى عدم المساواة في القيم الأخرى مثل توقعات العيش والتعليم ؟ ما هى علاقات أية أمة بالعالم من حولها ؟ متى، وكيف، وبأية سرعة يمكن لشعب أو لدولة أو لأمة أن تنشأ ؟ ومتى وكيف وبأية سرعة يمكن لها أن تفنى ؟ وبينما هى قائمة، كيف تقيم علاقات الشعوب والدول والأمم الأخرى ؟ كيف تتعامل والمجموعات الأقل فى داخلها ؟ وكيف تتعامل والأفراد ؟ وكيف تنتمى إلى المنظمات الدولية، وإلى النظام السياسي الدولى ؟

٨) هناك الكثير من المفكرين والفلاسفة تحدثوا عن الدولة، وكيف بدأت، وكيف تطورت. فهل استطاعوا التنبؤ بحال مجتمعاتنا اليوم ؟ وهل استطاعوا تقديم حلول عملية لحل مشاكل واقعية تعاني منها مجتمعاتنا ؟ وهل بالفعل نستطيع القول إن الفيلسوف بحق هو ضمير العصر ؟ أم أنه ما زال ببرج عاجي ؟ وإلى أي مدى كان الفكر الفلسفي متأثرًا بظروف عصره ؟ وهل لم يكن للفكر الفلسفي يومًا دور بالإيجاب أو السلب ؟ فإذا كان كل علم له إيجابياته وسلبياته فكيف لا يكون للفلسفة دور في هذا وهى أم العلوم ؟

٩) ما هى السمة المشتركة بين رؤية الدول الغربية للعالم، وهى رؤية تقول بأن العلاقات الدولية لا تزال تقوم على أساس التعاون الحر بين دول ذات سيادة، وبين رؤية العالم الثالث التي تستند إلى نظرية التبعية والتي تحاول إرجاع شرور العالم كلها إلى فجوة القوة التي تفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة ؟ وما هى سبل تحقيق التوازن بين عناصر هذه العملية بصورة موضوعية تخلو من تأثير التحيز لهذا التخصص أو ذاك ؟ وما هو دور الأمم المتحدة في العلاقات فيما بين الدول ؟ وهل يمكنها التأثير في مجرى العالم بالفعل ؟

١٠) ما هى طبيعة القوة أو الضعف لدى أية حكومة أو شعب أو سياسة دولية ؟ ما هى مصادر وشروط مثل هذه القوة، وما هى حدودها ؟ متى، وكيف، ولماذا تتغير القوة ؟

١١) هل تقتضي مصلحة تحقيق السلم والتنمية المتناسقة بين دول العالم تقوية دور الحكومات والدول ؟ أم أن هذه المصلحة تقتضي أن يوجه الاهتمام أساسا إلى تلك القوى الكامنة المتشبعة والمتمثلة في المعتقدات والأساطير وأيضا في الأديان واللغات والأجناس التي قد تؤدي يقظتها وحضورها على المسرح الدولي إلى بداية تشكيل نظام عالمي جديد ؟

١٢) هل العلاقات الدولية حروب وصراعات أم تحالفات وأحلاف؟ وهل هي سياسة بالمعنى الضيق وحسب؟ وهل بإمكان العقل والمنطق تجنب الحروب الكونية ؟ وكيف يمكن معالجة تأزم العلاقات بين الدول ؟ وما هى الوسائل التي يمكن استخدامها لذلك؟

١٣) لماذا، ومتى تقرر الدول التحالف ؟ وما هي أشكال علاقات الدول في التحالف ؟

١٤) لماذا، ومتى تقرر الدول الصراع ؟ وما هى أشكال علاقات الدول في الصراع ؟

١٥) ما هى واجبات وحقوق الإنسان العالمية التي يجب مراعاتها في العلاقات الدولية ؟ وما الذي يجب على الدول القيام به من أجل وضع خطة لدمقرطة العلاقات الدولية ؟ وما هى الاقتراحات التي تقدمها الدراسة من أجل سلامة واستقرار الجوار العالمي ؟

١٦) ما هى العوامل المحددة للحرب والسلام بين الأمم ؟ متى، وكيف، ولماذا تبدأ الحروب ؟ ومتى وكيف تستمر أو تتوقف ؟ كيف كانت هذه العمليات تتم فى الماضى، وكيف تتم الآن، وكيف يحتمل أن تتم في المستقبل ؟ أى أنواع الحروب يحتمل أن يؤيدها الشعب ؟ ومتى ولأى غرض ؟ وتحت أى الظروف ؟

١٧) كيف يكون هناك حوار بين الثقافات والحضارات والأديان في ظل علاقات دولية متوترة ؟ ما أهمية العلاقات الدولية في الحوار والتواصل بين الشعوب ؟

١٨) هل الدول متباينة فى أنظمتها ومبادئها ومستوى ثقافاتها ومواردها أن تتعاون بطريقة فعالة ؟ وهل عالم الغد هو عالم واحد أم عوالم متعددة ؟

١٩) ما هى الشروط والضوابط التي يمكن اعتمادها لتحقيق التعاون الدولي لتقليص احتمالات الصراع بين الدول ؟

إن الاجابة عن تلك التساؤلات أو التغلب على هذه العقبات رهن بنوع التطور الذى يسير فيه المجتمع الإنسانى، وإن جهود الناس خلال هذه العملية هى التى ستنتهى حتماً بوضع الأسس الثابتة التى يقوم عليها السلام الدائم الشامل.

وبعد، فإن هذه الدراسة لا تزعم تقديم إجابات عن الأسئلة التى تؤرق الكتاب المعاصرين بحق حول مستقبل هذا العالم. إذ إن التنبؤ اليومي عملية محفوفة بالمخاطر يغلب عليها طابع المغامرة خصوصاً إذا احتكمنا إلى الأخطاء في التقدير التي ترتكب من جانب أكثر الناس علماً ببواطن الأمور عندما يوظف بشكل صحيح. وربما كان من الأفضل والأهم أن نطرح أسئلة جيدة بدلاً من أن نحاول البحث عن إجابات لأسئلة رديئة، وأن نتحسَّس مواطن القوة والضعف في الأبنية بدلاً من أن نشغل أنفسنا بتحديد أماكن تواريخ انهيار تلك الأبنية مستقبلاً . ولكن سوف تحاول الباحثة قدر الإمكان الإجابة عن تلك التساؤلات في ثنايا هذه الدراسة .

مستخدمةً في هذا المنهج التاريخي التحليلي التركيبي المقارن :

تطمح هذه الدراسة – باختصارٍ – أن تكون تحليلاً "analyse " وتركيبًا "Synthese" فى الوقت نفسه :

- تحليلاً لجوهر العلاقات الدولية من خلال مختلف الطرق التى تعبر بها تلك العلاقات عن نفسها .
- وتركيبًا يبرز كيفية ترتيب تلك العلاقات باعتبارها عملية خاصة من عمليات التهيئة الاجتماعية. وإذا كان صحيحًا أن للعلاقات الدولية سماتها الخاصة – والتى تثير كثيرًا من الجدل بين المهتمين وتتطلب شروحًا تفصيلية – إلا أنه لا يمكن أن تتكر فى الوقت نفسه حقيقة أن تلك العلاقات قد أصبحت الإطار الذى يحيط ويغلف مجمل الظواهر.

وعلى الرغم من أن " قضايا الداخل " و" قضايا الخارج " ليست من النوع الذى يمكن إحلال أحدها محل الآخر، فإنهما قد أصبحتا من التداخل والتشابك بحيث بات من الممكن أن نحدد على

سطح الداخل والخارج المكان الذي تدور فيه عملية التحولات الحاسمة التى تتم سواء باستخدام العنف أو بدونه. إن المنهج (الفلسفي) والذى ينطوي بالضرورة على قدر من التجريد، هو وحده الكفيل برصد أكبر عدد من الظواهر وإبراز أكثرها دلالة وإدراك التفاعلات التي تحدد مصير المجتمع الإنساني.

أما عن الدراسة فهى مكونة من مقدمة وفصول خمسة وتنتهي بخاتمة ونتائج، وملاحق ووثائق، وقاموس بأهم المصطلحات السياسية والفلسفية والاجتماعية، وثبت بأهم المصطلحات الأجنبية الواردة فيها، وثبت بأهم أسماء الأعلام، وقائمة المراجع والمصادر العربية والأجنبية .

أما الفصل الأول فقد جاء بعنوان :

" نشأة العلاقات الدولية وتطورها "

وتناول هذا الفصل نشأة العلاقات الدولية وتطورها. بداية من الممالك والإمبراطوريات في العالم القديم كقدماء المصريين والأشوريين والبابليين والفينيقيين والفرس والإغريق ....الخ، مرورًا بالرومانيين، والعصور الوسطى، والحروب الصليبية، وعصر النهضة، والثورة الفرنسية والحربين العالميتين الأولى والثانية، وعصبة الأمم والأمم المتحدة، والحرب الباردة، ختامًا بعصر الذرة .

كما تناول الفصل مشكلة تعريف العلاقات الدولية، وعرض العديد من التعريفات للعلاقات الدولية، مع محاولة تقديم تعريف مقترح للعلاقات الدولية من قبل هذه الدراسة . كما تناول الموضوعات التي تدرسها العلاقات الدولية، بالإضافة إلى أهدافها . وهذا من خلال المباحث التالية :

- المبحث الأول : نشأة فكرة العلاقات الدولية .
- المبحث الثاني : تعريف العلاقات الدولية .
- المبحث الثالث : الحروب العالمية و العلاقات الدولية .

الفصل الثاني وجاء بعنوان :

" أساليب دراسة العلاقات الدولية ونظرية تفسيرها "

فأي شيء نريد أن نعرفه لا بد أن نعرف جوهره أو بمعنى فلسفي ماهيته؛ فالماهية هى أصل الشيء ؛ لذلك لكى يتسنى لنا دراسة الظاهرة دراسة موضوعية؛ لا بد من دراسة العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، من عوامل موضوعية ومنهجية . بالإضافة إلى عرض العديد من مناهج العلاقات الدولية سواء أكانت تقليدية أم معاصرة . كما تناول هذا الفصل النظريات المختلفة والمتضاربة في العلاقات الدولية مع محاولة تعريفها وتصنيفها وعرض مميزاتها وسلبياتها مع محاولة إيجاد نظرية عامة يحتكم إليها في العلاقات الدولية . وهذا من خلال المباحث التالية :

- المبحث الأول : أساليب دراسة العلاقات الدولية .
- المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية .
- المبحث الثالث : نظريات العلاقات الدولية .

أما الفصل الثالث :

"تطور العلاقات الدولية في تاريخ الفكر الفلسفي"

فقد تناول هذا الفصل أفكار الفلاسفة منذ فجر التاريخ مرورًا بفلاسفة الإغريق والرومان، ثم فلاسفة العصور الوسطى، ثم انتقلنا إلى فلاسفة عصر النهضة، ثم فلاسفة العصر الحديث، وختامًا بفلاسفة العصر المعاصر، وقبل الحديث عن فلاسفة كل حقبة تقوم الدراسة بتوضيح الظروف التي كانت سائدة في كل عصر ومراحل تطوره ومميزاته، مما أدت إلى إنتاج فكر هؤلاء الفلاسفة . فالفيلسوف هو ضمير عصره . وهذا من خلال المباحث التالية :

- المبحث الأول : العلاقات الدولية في العصور القديمة الشرقية واليونانية والرومانية.
- المبحث الثاني : العلاقات الدولية في فكر العصرين الوسيط والنهضة.

- المبحث الثالث : العلاقات الدولية في فكر العصرين الحديث والمعاصر.

الفصل الرابع وجاء بعنوان :

" فلسفة العلاقات الدولية في النظم الغربية "

ويتناول هذا الفصل شرحًا للعلاقات الدولية الحديثة، وما آل إليه الحال اليوم من دمار وخراب للعالم وسيادة الدول التي تملك زمام قوتها ؛ حيث التقدم والتطور في صنع الأسلحة النووية والبيولوجية وغيرها من التقدم التكنولوجي، ويوضح الفرق الكبير بين العلاقات الدولية أمس والعلاقات الدولية اليوم . كما تناول الفصل ثلاثة أنواع أساسية من العلاقات بين الدول، وهى كالآتي : التحالف، والصراع، والتوازن. حيث تناول نشأة وتطور وأسباب ودوافع وتصنيفات كل منهما . مع نماذج ممثلة لكل نوع من أنواع هذه العلاقات، مع محاولة لتقييم كل نوع على حدة . وهذا من خلال المباحث التالية :

- المبحث الأول : الصراع الدولي في العلاقات الدولية .
- المبحث الثاني : التحالف الدولي في العلاقات الدولية .
- المبحث الثالث : توازن القوى في العلاقات الدولية .

أما الفصل الخامس فقد جاء بعنوان :

" كيفية توجيه العلاقات الدولية من أجل إقامة نظام أخلاقي عالمي"

وتناول هذا الفصل أسباب فشل التجربة الدولية في العلاقات ما بين الدول، كما دعا إلى التعاون الدولي من أجل دمقرطة العلاقات الدولية . كما تناول فكرة الحكومة العالمية من أجل علاقات دولية سلمية . كما حاولت الدراسة من خلال هذا الفصل التأكيد على أن فكرة السلام فكرة قديمة حمل لواءها الفلاسفة الرواقيون منذ القرن الثالث قبل الميلاد، وتناول أيضًا دور الفلاسفة في الدعوة إلى السلام العالمي من أمثال: "كانط " فيلسوف النقدية وصاحب الإتجاه المثالي في مشروعه

للسلام الدائم، و" راسل " وكتابه " أي الطرق تؤدى إلى السلام "، و" الفارابي " ومدينته الفاضلة مع نظرة سريعة إلى فكرة اليوتوبيا عبر العصور . تناول أيضًا **قيم ومبادئ لإقامة نظام أخلاقي عالمي**، مع تقديم وصايا للوصول إلى السبل القويمة إلى الحياة الإنسانية الهائنة مع عرض للعديد من الاقتراحات والحلول والعلاجات لعلاقات دولية سلمية مثالية قائمة على أسس أخلاقية راسخة . وهذا من خلال المباحث التالية :

- المبحث الأول : التعاون الدولي من أجل دمقرطة العلاقات الدولية .
- المبحث الثاني : دعوة الفلاسفة إلى السلام العالمي ودورهم في إقامة نظام أخلاقي عالمي .
- المبحث الثالث : قيم ومبادئ من أجل الجوار العالمي .

وينتهى البحث بخاتمة وردت فيها أهم نتائج البحث، وملحق به إعلان بشأن حق الشعوب في السلم. ومبادئ التعاون الدولي في تعقب واعتقال وتسليم ومعاقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقاموس به المصطلحات الفلسفية والسياسية والاجتماعية التي وردت في البحث، وثبت به أهم المصطلحات الواردة بالبحث، وأهم الأعلام الواردة به، وقائمة المراجع .